اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد -1 يناير 2015م الموافق - ربيع الأول 1436هـ

- تصور السمات الدلالية، نموذج فتجنشتاين وبعض امتداداته في النظرية اللسانية الحديثة

- أوراق لسانية نقدية : قراءة في تصورات اللسانيين العرب المعاصرين لطبيعة العلاقة بين لسانيات التراث واللسانيات الحديثة

- الأداء الحِجَاجي وبلاغتُه في كتاب الخطابة لابن سينا

- التصور الاستعاري للزمن : من إدراك اللغة إلى إدراك الذهن

- الإسناد في النحو والخطاب

- القيم الإنسانية في مقررات تعليم اللغة العربية لغةً أجنبية.

- تصور مقترح لتعلم اللغة العربية تواصلياً في ضوء معايير الإطار المرجعي الأوروبي المشترك للغات

- المُترجِمُ منير بعلبكي ومعجمُه (المورد) دراسة في علم المعجم وصناعته

هذه الطبعة
إهداء من المركز
والإشعة بشرف برقيا
أو استوائيا فيجريا

اللسانيات العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الأول - ربيع الأول 1436هـ - يناير 2015 م

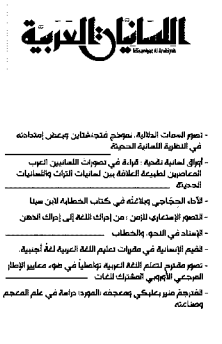

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي

مدير التحرير

د. ناصر بن عبدالله الغالي

عضو هيئة التحرير

د. محمد لطفي الزليطني

أمين المجلة

عبدالعزيز بن عبدالله المهيوبي

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم بن مراد (تونس)

أ.د. بسام بركة (لبنان)

أ.د. سعد مصلوح (مصر)

أ.د. علي القاسمي (العراق)

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف (تونس)

أ.د. محمد غاليم (المغرب)

أ.د. محمود إسماعيل صالح

(المملكة العربية السعودية)

أ.د. محمود فهمي حجازي (مصر)

أ.د. نهاد الموسى (الأردن)

أ.د. يوسف الخليفة أبو بكر (السودان)

الإسهامات

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير

ص.ب2988 الرياض18452

المملكة العربية السعودية

هاتف 47215698 - فاكس4752369

http://www.kaica.org.sa

للاشتراكات السنوية

مراسلة بريد المجلة

arabiclisa@kaica.org.sa

في هذا العدد

تصور السمات الدلالية، نموذج فتجنشتاين وبعض امتداداته في النظرية اللسانية الحديثة.

أوراق لسانية نقدية:قراءة في تصورات اللسانيين العرب المعاصرين لطبيعة العلاقة بين لسانيات التراث واللسانيات الحديثة.

الأداء الحِجَاجي وبلاغتُه في كتاب الخطابة لابن سينا.

التصور الاستعاري للزمن: من إدراك اللغة إلى إدراك الذهن.

الإسناد في النحو والخطاب.

القيم الإنسانية في مقررات تعليم اللغة العربية لغةً أجنبية.

تصور مقترح لتعلم اللغة العربية تواصليا في ضوء معايير الإطار المرجعي الأوروبي المشترك للغات.

المُترجمُ منير بعلبكي ومعجمُه «المورد» دراسة في علم المعجم وصناعته.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تصور السمات الدلالية، نموذج فتجنشتاين وبعض امتداداته في النظرية اللسانية الحديثة

أ.د. محمد غاليم*

"We are unable clearly to circumscribe the concepts we use; not because we don't know their real definition, but because there is no real 'definition' to them. To suppose that there must be would be like supposing that whenever children play with a ball they play a game according to strict rules." Wittgenstein, L., The Blue and Brown Books: 25.

تقديم

يعتبر الربط بين فتجنشتاين وقضايا السمات الدلالية أو التصورات عموما، مسألة مثيرة. وذلك من جهتين على الأقل:

الأولى أن فتجنشتاين ليس غريبا عن تحليل التصورات، إذ يعتبر تاريخيا ممن اهتموا كثيرا بذلك. وقد كان كتابه دراسة منطقية – فلسفية (Tractatus Logico-Philosophicus) نقطة انطلاق كبرى لدى الفلاسفة التحليليين في كامبردج في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. وبعد عودته إلى بريطانيا في 1929، أصبح الملهم الكبير لحركة ما سمي «اللغة العادية» أو «فلسفة أوكسفورد»، وما يسميهالفلاسفة المختصون، عادة، «الفلسفة اللغوية» أو «التحليل التصوري». وذلك لأنهم، وخاصة رايل (Ryle) وستروسن (Strawson)، يعتبرون، مثل فتجنشتاين، أن المشاكل الفلسفية مشاكل تصورية وأن التصورات مجسَّدة في اللغة؛ وأن حلّ هذه المشاكل الفلسفية لا يمر عن طريق بناء لغات اصطناعية كما افترض الوضعيون المناطقة، وإنما عبر تحليل أنساقنا التصورية في الاستعمالات اللغوية العادية. كما أن أغلبهم أظهر، مثل فتجنشتاين، توجسا من بناء النظريات (شبه العلمية) في الفلسفة.

والثانية أنه من المعروف أن هناك معالجة فتجنشتاينية للتصورات؛ بل إن فتجنشتاين يذكر، في بداية تصدير كتابه أبحاث فلسفية (Philosophical Investigations)، موضوعَ تصورات المعنى على رأس لائحة الموضوعات التي شغلته والتي تشكل مضامين الكتاب. ويعتبر مفهوم التشابه الأُسَري (أو العائلي) (family resemblance) مفهوما مركزيا في هذه المعالجة الفتجنشتاينية باعتباره أداة أساسية فيها، أي في التحليل الساعي إلى تقديم إجابة عامة عن مشكل التصورات وبنية سماتها الدلالية.[1]

ويسعى هذا البحث، أولا، إلى دراسة بعض أبرز جوانب هذا المفهوم، وتحديد دوره في تحليل التصورات. كما يسعى، ثانيا، إلى إبراز علاقته الوثيقة ببعض النظريات اللسانية الحديثة

* جامعة محمد الخامس السويسي/معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حول طبيعة المعنى والسمات الدلالية اللغوية. ذلك أن هذا المفهوم شكل جزءا رئيسا من أعمال فتجنشتاين التي بلغ الاهتمام بها أوجه بين أواخر الخمسينيات وأواخر الستينيات. وهو الاهتمام الذي تركز أساسا في مسألتين: الأولى، هي فلسفة اللغة عند فتجنشتاين الثاني، وخاصة المبدأ القائل: المعنى هو الاستعمال، ومفهوم التشابه الأسري، الذي اعتبر مركزيا في التوجيه المناسب لممارسة التحليل الفلسفي. والثانية هي فلسفة الذهن، وخاصة حجة اللغة الخاصة، وفكرة المعيار، اللتان اعتبرتا تحديين قويين للثنائية الديكارتية، والظاهراتية، والموقف الشَّكِّي من الأذهان.[2]

ويقوم البحث على المحاور الثلاثة التالية:

- يقدم المحور الأول بعض المبادئ الرئيسة التي تميز «الفلسفة اللغوية» عند فتجنشتاين، وتشكل الإطار الفلسفي العام الذي يندرج فيه مفهوم التشابه الأسري.
- ويتناول المحور الثاني أهم خصائص التشابه الأسري باعتباره مفهوما ذا علاقة وثيقة بمفهوم اللعب اللغوي الذي يشكل المجال الحيوي لاستعمال اللغة؛ وباعتباره خاصية جوهرية من خصائص التصورات العامة التي تحدد انطباقها على أمثلتها، ليس بفضل سمة مشتركة واحدة معينة تملكها كل الأمثلة ويمكن تعيينها في تعريف التصورات المعنية، ولكن بفضل سمات متعددة لا تشترك فيها كل هذه الأمثلة، وتتمنع عن التعيين في التعريف.
- ويقف المحور الثالث عند بعض النظريات اللسانية الحديثة، الرائجة اليوم، التي تعتمد في جوانب أساسية منها مفهوم التشابه الأسري. ومن ذلك نظرية التبعية لاستعمال المتكلم التي تستعمل هذا المفهوم لبناء نظرية دلالية سياقية؛ ونظرية النمط النموذجي (prototype theory) حول الأحكام المقُولية وطبيعة السمات الدلالية، التي تستعمله لتفنيد النظرية الكلاسيكية القائلة بقيام دلالة التصورات على قيود ضرورية وكافية.

١ من الجليد إلى الأرض الخشنة

إن القضايا، تبعا لكتاب دراسة منطقية – فلسفية، دالات صدق، وليس لكل قضية، في نهاية الأمر، سوى معنى واحد:

«هناك تحليل واحد تام للقضية، وتحليل واحد فقط.»(د. م-ف. 3.25).[3]

«القضية دالة صدق القضايا الأولية. (القضية الأولية دالة صدق ذاتها)».(د. م-ف. 5).

فتعتبر القضايا، بهذا المعنى، أساس هندسة لغة منطقية أحادية تصف أوضاع العالم، تماما كما تفعل اللوحة الوفية. إنها لوحة العالم المنطقية. إن الهدف تحليل ما يوجد في العالم من كائنات مركبة إلى أبسط صور الكائنات، وتحليل القضايا المركبة التي تعبر عن هذه الكائنات إلى أبسط صور القضايا. وهذا ما سمي نظرية «الذرية المنطقية» القائلة إن اللغة تصوير دقيق للعالم، الذي يتألف من وقائع (facts) لا من أشياء (things)، وإن تركيب القضية الصادقة يطابق تمام المطابقة تركيب الواقعة التي تدل عليها.[4]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ومعلـوم أن هذا التصـور كان من المنطلقات المركزية التي قام عليها مشـروع الوضعيين المناطقـة داخـل حلقة فيينا، لإخضـاع اللغة العاديـة للمعالجة المنطقية بهـدف تقويمها وضبـط صورتهـا. وذلـك في إطـار عام يهم تنـاول العلاقـة البنيويـة بين العالـم الواقعي والبناءات المنطقية الصورية وطبيعة المعرفة العلمية. فما دام «العلم الموحَّد» المتحرر من «الميتافيزيقا» يرتبط في تكوينه، حسب نورات Neurath، بلغة علمية تضمن ضبط العلاقة بالواقـع، فإن اللغـة العاديـة، باعتبارها «أداة غير ملائمة» تشـوش الضبـط وتنتج عبارات «ميتافيزيقيـة» تصيـب العلاقة بالاختـلال، تحتاج إلى الأداة المنطقيـة لعلاجها وتخليصها من الشوائب. فيدعو نورات إلى صياغة نحو منطقي يقصي تناقضات اللغة العادية ويجعلها «لغة فيزيائية» صالحة لأن تكون قاعدة لبناء العلم.[5]

وخلافـا لهـذا، نجد أنفسـنا في أبحاث فلسـفية، أمـام عدد غير محـدد من أنـواع القضايا، واسـتعمالات متنوعة الأنماط لما نسـميه «دلائل» و«كلمات» و«قضايا». وليس هذا التنوع والتعدد في الأشـكال ثابتا ونهائيا، وإنما هناك أنمـاط لغوية جديدة، وألعاب لغوية جديدة، تولد بينما تتقادم أخرى وتسقط في النسيان. وتشير عبارة «لعب لغوي» هنا، كما سنرى، إلى أن اللغة جزء من نشاط الحياة أو صورة من صورها. يقول فيتجنشتاين:

«[...] لتضعـوا نصب أعينكم كم هي متعددةُ الأشـكال [هذه] الألعـاب اللغوية بفضل هذه الأمثلة وغيرها [أمثلة من قبيل: الأمر والوصف والحكي والافتراض والطلب والشكر والقسم والسـلام والاسـتعطاف]. إن من المهم مقارنة تعدد أدوات اللغة وأنماط اسـتعمالها، وتعدد أنواع الكلمات والقضايا، بما قاله المناطقة في موضوع بنية اللغة. (بما في ذلك مؤلِّف دراسة منطقية – فلسفية)». (ب. ف. 23).

هكذا يتخلى فيتجنشـتاين في أبحاث فلسفية عن وجود هندسة أحادية الشكل تقوم عليها اللغة، وعن الأطروحة القائلة: لا يكون للقول معنى إلا إذا كان يصف وضعا معينا للأشياء في العالم. وأصبحت مثل هذه الأوصاف مجرد كيفية، ضمن كيفيات أخرى، لاسـتعمال اللغة، أو لعبا معينا من ألعابها، كإصدار الأوامر وإصدار الأحكام وسرد الحكايات، الخ.

لـم تعـد القضايـا «صـورا» أو «لوحـات» منطقيـة لمدلولاتها، ولم تعـد اللغـة «اللوحَة المنطقيـة» للعالـم. فلم يعد من الضروري الدفاع عن النظريـة الماصدقية (extentionality theory) أو الإحاليـة، مـادام يمكن أن يكون للقضايا معنى على الرغم من أنها ليسـت دالات صدق قضايا أوَّلية.[6]

يفتتح فتجنشـتاين أبحاث فلسفية بنص للقديس أوغسطين، ويعلق عليه بقوله: «تقدم لنـا هـذه الكلمات صورة محددة لجوهـر اللغة البشـرية» (ب. ف. 1.1). ويتعلق الأمر بالإحالة عـلى الأنمـوذج الإحالي للغة وللخطاب. وهـو الأنموذج الذي هيمن إلى حـد كبير على التقاليد الفلسـفية، ضمنا أو صراحة، بما في ذلك كتاب فتجنشـتاين الأول دراسـة منطقية-فلسفية. ومـن أبـرز مبـادئ هذا الأنموذج أن اللغة أساسـا لائحة نسـقية، يعنون فيها كل اسـم إحالة خارجيـة تطابق دلالته. وتأتلف هـذه الإحالات لتكون جملا ذات وظيفة إحالية كذلك، تصف

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

واقعـا خـارج اللغة. فيَتركز، بذلـك، مصدر المعنى وطبيعته في ما تحيـل عليه اللغة خارجها، وفي العلاقة الإحالية.

وتعتبر الممارسة الفلسفية لدى فتجنشتاين «الثاني»، إلى حد كبير، سعيا إلى تفنيد هذا الأنموذج الإحالي للغة. فتلتقي هذه الممارسـة مع إبطال أي فلسـفة تجد اكتمالها في الخطاب الأنطولوجي الذي يقوم على ائتلاف الكلمات الأنسب لقول ما هو موجود، أي لوصف إحالات أصلية.

ومن ثمة يصبح الأنموذج الإحالي، في أبحاث فلسـفية، أنموذجا نسـبيا، قوامه «أسرة» من الاسـتعمالات أو الألعـاب الإحالية للغة، ضمن اسـتعمالات وألعاب لغوية أخـرى غير إحالية. فيصبح الاستعمال بذلك الأساس الأول في تكوين اللغة، وليس الإحالة.

في جواب السـؤال عن المدلول الواحد أو الجوهر الفرد، أو التصور والإحالة الواضحيْ المعالم، يغزل فتجنشـتاين خيوطا لا نهاية لألىافها، من أوصاف ألعاب اللغة واسـتعمالاتها. وعن طلب الحصـول على تعريف محدد، يجيب باسـتحضار اسـتعمالات اللفظ المراد تعريفه، في سـياقات متنوعة. فنجد أنفسنا بصدد تنوع - دون قاسم مشترك - يفقدنا الأمل في الحصول على الوحدة الدلالية المنشـودة. وحتى يكون تعويض البحث عن الوحدة والنقاء المثاليين بالتنوع اللغوي الملمـوس تعويضـا مقنعا، يجـب أن يكون الوصف موحيـا إلى أقصى حد ممكـن، ليأخذنا في دوامة تعدد الأوضاع والسياقات أو الألعاب اللغوية. لذلك تبدأ صفحات أبحاث فلسفية وتتطور بالانتقـال من لعب لغوي إلى آخر. وفي كل مرة يعوَّض السـؤال: «مـا معنى هذه الجملة أو هذه الكلمة؟»، بالسؤال: «في أي مناسبة نستعمل هذه الجملة أو هذه الكلمة أو نتعلمهما؟». ذلك أن علينا أن نعيد «الكلمات من استعمالها الميتافيزيقي إلى استعمالها اليومي» (ب. ف. 116).[7]

بهذا ينتقل فتجنشـتاين من جليد اللغة المنطقية «العلمية» الناعم (في دراسـة منطقية — فلسفية)، إلى خشونة اللغة العادية «غير العلمية».لم يعد يعتبر هذه اللغة «غير العلمية» عديمة المعنى. وأصبح يرى أن المشـاكل الفلسفية تنتج عن قياسات عارضة بين استعمالات نفس العبارات في ألعاب لغوية مختلفة؛ وهي مشـاكل تمكن مواجهتها بالعودة إلى العبارات المألوفة في اللغة العادية، وتحليل اسـتعمالها تحليلا ملائمـا؛ ومن ثمة المهمة «العلاجية» (therapist) للفلسـفة التحليلية. لقد كانت اللغة العادية، في دراسـة منطقية — فلسـفية، موسـومة بنقـل قضايا عديمة المعنى، بخلاف لغة العلـوم؛ لكنها أضحت بعد ذلك لغة كاملة يرتبط معناها بالنشـاط البشـري الذي يحتويها؛ وأصبح تحليل اسـتعمال تعابيرها في ألعاب لغوية مختلفة يشـكل موضوع النشاط الفلسـفي الذي يسعى إلى صياغة نحو لهذه التعابير، والذي لم يعد قائما على تحليل القضايا لفصل الدالة منها من غير الدالة:

« [...] تصور لغة يعني تصور صورة للحياة».(ب. ف. 19).

كان فتجنشـتاين يعتبر لغتنا شـبيهة بمدينة قديمة، بدروبها وساحاتها، ومنازلها القديمة والجديـدة، وملحقـات دورهـا المبنية في عصور مختلفـة(ب. ف. 18)؛ وربمـا أمكن، في نظر ماليرب (1981)، أن نعتمد هذا التشـبيه لنعتبر أن مؤلف دراسـة منطقية — فلسفية اكتفى بتناول نحو حي واحد من أحياء المدينة، بينما اهتم في أبحاث فلسـفية بمجموع الأحياء. فلا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تكون، بذلك، فلسفة فتجنشتاين «الثاني»، من وجهة النظر هذه، تدميرا لفلسفة «الأول»، على اعتبار أن هدف هذه الأخيرة محدود في صياغة نحو للعب اللغة العلمية. وربما رجح وجهة النظر هذه أن فتجنشتاين كان قد عبر عن رغبته في جمع كتابيه في مجلد واحد لإبراز ما يمثلانه من استمرارية وقطيعة معا، في تصوره للغة.[8]

ويبدو أن روبرت حنا (2010) يؤكد هذا الاتجاه العام في التأويل، حين يعتبر من الخطأ القول إنه ليس هناك أي استمرارية بين الدراسة والأبحاث. وذلك بناءً على أن الموضوعات المركزية في الكتابين معا، «هي نفسها تماما»، وهي المنطق واللغة والمعنى والذهن، وأن الكتابين معا يعتبران الفلسفة نقدا، بالمعنى الكانتي إلى حد ما، أي بحثا في حدود التجربة البشرية الممكنة وفي الفهم المعرفي لدى الإنسان واقتضاءاته القبلية وبنياته التحتية.[9]

أما كلوك (2007)، فيرى أن التعارض بين عمل سابق، يمثله فتجنشتاين الأول في الدراسة، وعمل لاحق، يمثله فتجنشتاين الثاني في الأبحاث، صحيح من حيث الأساس؛ وأن هناك سمة تميز تطور فتجنشتاين الفلسفي، قد تكون سمة متفردة. وتتمثل في تحول ذهني خاص وحاسم – رغم كونه متدرجا – هو التحول الفاصل بين الدراسة والأبحاث. فقد طور فتجنشتاين بين 1929 و1945 رؤية فلسفية تنتقد صراحة وبشدة عمله السابق، وهو أمر واضح في تصدير الأبحاث. بل إن السند المعقول لنشر هذا العمل يكمن، قبل كل شيء، في معارضته للدراسة.

وخلافا لهذا، فليس في تفكير فتجنشتاين بعد 1949 ، ما يناقض الجزء الأول من الأبحاث من حيث الجوهر. بل فيه توسيع لبعض الأفكار إلى مجالات جديدة كمجال الإدراك، وقضايا أبستمولوجية كاليقين والشك.

ويوضح كلوك (2007)، أن وجود رؤيتين فلسفيتين قويتين، متمايزتين ومكتفيتين بذاتهما، باستثناء كون الثانية تطورت جزئيا انطلاقا من نقد صريح وشديد للأولى، يجعل حالة فتجنشتاين حالة متفردة، مقارنة بحالتيْ أفلاطون وكانت (Kant).

ففي حالة أفلاطون نجد تعارضا واضحا بين محاورات أولى، ووسطى، ولاحقة؛ لكننا لا نجد تعبيرا صريحا عن تحول ذهني. وفي حالة كانت هناك تصريح ذاتي بتحول يفصل الكتابات النقدية عن الكتابات قبل النقدية. لكن اللاحقة تنافس بقوة السابقة في أهميتها.[10]

2 القياس على اللعب ومفهوم التشابه الأسري

يستعمل فتجنشتاين عبارة «اللعب اللغوي» في سياقات متعددة، يبدو أن من أبرزها ثلاثة استعمالات. أولا، بمعنى بعض الصور (الأشكال) الأولية للغة، كتلك التي نجدها عند الأطفال في أثناء تعلمهم اللغوي، أو كل ما يدخل في حيز الأفعال اللغوية كالأمر والشكر والتهنئة والحكي، الخ. (ب. ف. 23). وثانيا، بمعنى اللغة اليومية، باعتبار علاقتها بكل الأنشطة التي ترد فيها. وثالثا، بمعنى أنساق لغوية معينة تنتمي إلى أنشطة تأخذ فيها الكلمات دلالات مخصوصة، كالتفصيل في تأملات، أو تكوين افتراضات، أو القيام بتنبؤات.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ومن خلال مفهوم اللعب اللغوي تظهر، عموما، ثلاث خصائص من الخصائص اللغوية الرئيسة:

أ.اللغة صورة من صور النشاط ترتبط بحياة الشركاء اللغويين: ويظهر ذلك مثلا في الأقوال التالية:

«[...] تصور لغة يعني تصور صورة للحياة». (ب. ف. 19).

«يجب أن تبرز كلمة «لعب لغوي» هنا، أن تكلم اللغة جزء من نشاط أو من صورة للحياة». (ب. ف.23).

« تساءلوا: في أي مناسبة، لأي غاية، نقول هذا؟» (ب. ف. 489).

ب.اللغة أداة ووسيلة، مادام تكلم اللغة يقوم على استعمال رموز بناء على قواعد محددة ولغاية معينة:

«اللغة أداة. تصوراتها أدوات». (ب. ف. 569).

ج.اللغة بنية مكونة من كيانات وظيفية مختلفة جدا (كالدلائل والأعمال والأهداف والحوافز):

«السؤال «ما هي الكلمة حقا؟» مشابه [للسؤال] «ما هي قطعة لعبة الشطرنج؟»» (ب. ف. 108).

«فهم جملة يعني فهم لغة. وفهم لغة يعني التحكم في تقنية». (ب. ف.199).

إن ما سبق يعني أن اللغة عند فتجنشتاين واقع ذو ارتباط عضوي بالحياة وبأفعال الجماعة اللغوية. كما يفسر لماذا تتكرر مقارنة اللغة بلعب الشطرنج في كتابه: أبحاث فلسفية.[11] ذلك أن «معنى قطعة معينة [من قطع لعبة الشطرنج] هو دورها في اللعبة» (ب. ف 563)، و»معنى كلمة معينة هو استعمالها في اللغة» (ب. ف.43). ليس معنى الدليل اللغوي إذن موضوعا مستقلا، بل هو تابع لكيفية من كيفيات الكلام. والطريقة الوحيدة للإحاطة بمعنى كلمة معينة هي أن ندرس الكيفيات التي نستعملها بها في ألعاب لغوية ملموسة. وهذا يعني تبعية اللغة لمتكلميها وأهدافهم. وهنا تكمن إحدى المساهمات الجوهرية لهذه الفلسفة،[12] التي ستظهر، بأشكال مختلفة، في عدد غير قليل من النظريات الدلالية الحديثة كما سنرى في فقرة لاحقة.

وليس المقصود بمفهوم «اللعب اللغوي» (الاستعاري) أن يعكس بنية عميقة (مزعومة) للغة؛ كما أنه ليس قياسا استكشافيا ينتظر أن يبلوَر ويُحَوَّل إلى نموذج نظري لغوي ينشد الكفاية. ليس هناك بنية واحدة خاصة «باللعب اللغوي» الذي هو مفهوم جمعي (متعدد) بذاته. إنه استعارة توافق استعمال فتجنشتاين للصور (images). ومحور هذا المفهوم في أبحاث فلسفية، أنه «أسرة» من الاستعمالات المتعددة بذاتها. فالألعاب اللغوية «موضوعات للمقارنة» تكشف عن تشابهات واختلافات، وخاصة عن تنوع لا محدود في مجال كان يبحث فيه الفلاسفة عن وحدة نسق أو معنى معينين.[13]

لهذا، إذا تساءلنا عما هو مشترك بين كل هذه الأنشطة والاستعمالات ويسمح بتسميتها «لعبا لغويا»، يجيب فتجنشتاين بعدم إمكان تحديد اللعب اللغوي بالتعداد الدقيق للسمات الرئيسة المشتركة بين الألعاب. ليست هناك خاصية معينة تشترك فيها كل الألعاب؛ وما يجمعها ينبني فقط على تشابه أسري. فمثل الألعاب كمثل أعضاء أسرة معينة، نادرا ما يملكون نفس الأنف أو نفس العينين، لكن بينهم، على العموم، تشابها أسريا يمكنهم من تعرف بعضهم بعضاً.

ويقارن فتجنشتاين استعمالنا كلمة «لغة» باستعمالنا كلمة «لعب»، لتوضيح هذا المفهوم:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

«لننظـر، مثـلا، في الوقائع التي نسـميها «ألعابا». أقصد ألعاب الضامـة، ألعاب الورق، ألعاب الكـرة، والألعـاب الأولمبيـة، وهلم جـرا. ما هو المشـترك بينها جميعا؟ لا تقـل: «يجب أن يكون هناك شـيء مشـترك، وإلا لم تكن لتسمى «ألعابا»»- ولكن لتنظر ولتَرَ هل هناك أي شيء مشترك بينها جميعا.- ذلك أنك إذا نظرت إليها لن ترى شـيئا تشـترك فيه كلها، ولكنك سـترى تشابهات وتعالقات، وفئات كاملة من ذلك. أكرر: لا تفكر، بل انظر! [...] إننا نرى شبكة معقدة من التشابهات التي تتراكب وتتقاطع. تشابهات شاملة أحيانا، وفي التفاصيل أحيانا أخرى». (ب. ف.66).

«لا يمكننـي أن أفكـر في عبارة لتخصيص هذه التشـابهات أفضل من [عبارة]: «تشـابهات أسـرية»؛ ذلك أن التشابهات المتنوعة بين أعضاء الأسرة، [في] البنية والسمات ولون العيون والمشـية والمزاج، الخ. الخ، تتراكب وتتقاطع بالطريقة نفسـها - وسأقول: «الألعاب» تشكل أسرة». (ب. ف. 67).

هكذا تشكل استعمالات كلمة معينة أسرة؛ والوحدة التي تشملها هذه الكلمة ليست وحدة تصور (أو مدلول) واضح المعالم، وإنما هي وحدة نسـيج تجري فيه ألياف عديدة متراكبة ومتقاطعة، وحدة تستمد صلابتها ليس من وجود خيط واحد رابط، ولكن من خيوط كثيرة متداخلة ومتراكبة (ب. ف. 67، 68). فعـوض العلاقـة الإحاليـة العموديـة الوحيـدة المربوطة بمحـال عليه ثابت ومتحجر، نجد أنفسنا أمام غابة من العلاقات الجانبية المتنوعة وغير القابلة للاختزال.[14]

أن تكـون اللغـة لعبـة، يعني ألا تكـون لمفرداتها وجملهـا وظيفة واحدة محـددة وقارة تؤديهـا. إن اللغة ليسـت حسـاباً منطقيا دقيقاً لـكل كلمة أو جملة فيه معنـى محدد؛ وإنما الكلمة مرنة مطاطة تتسـع وتضيق اسـتعمالاتها حسـب الحاجات، والجملـة الواحدة تتعدد معانيها حسـب السـياق الذي تذكر فيه. ويورد فتجنشتاين هنا تشـبيها توضيحيا آخر وثيق الصلة بتشـبيه اللعبة وتشـبيه الأسرة، هو تشبيه صندوق الأدوات (ب.ف. ١١ ، مثلا). فمثل الوظائـف المتعـددة التي تؤديها الكلمـة الواحدة في اللغة كمثـل الوظائف المتعددة التي تؤديها الأداة الواحدة من أدوات الصندوق. فالصندوق الذي يحمله النجّار مثلا، يضم المنشار والمطرقة والمسـطرة والمسـامير والمفكّ، الخ. لكن ليس لكل أداة من هذه الأدوات وظيفة واحدة محددة عند النجار، وإنما يسـتخدم كل واحدة منها في أكثر من وظيفة حسـب حاجته، كما تستخدم الكلمة (والجملة) الواحدة في معاني واستخدامات لا حصر لها.

ويبدو أن فتجنشـتاين لا يسمح بتعريف الكلمات إلا إذا اعتبر التعريف قاعدة فقط لتحديد الظروف المناسبة لاستخدام الكلمة. فالتعريف كلوحة التشوير (sign-post) في أول الطريق، ترشـدنا إلى اتجاه السـير لكنها لا تبدد الشـك تماما في ما إذا كان الطريـق المعني هو الذي يحقق الغاية. ولذلك فنحن في حاجة دوما إلى تعليمات إضافية. كذلك تعريف الكلمة، يكون ممكنا فقط إذا لم يُرَد به التعبير عن حدود دقيقة واضحة المعالم؛ وإنما لإرشـادنا لاسـتخدام الكلمـة في ظـروف مختلفة قد تضطرنا إلى تغيير التعريف. لا وجـود لمعنى يتصف بالتمام والكمـال، وإنمـا يظل معنى الكلمة بابـاً مفتوحاً ومبحثاً لن تتم حلقاتـه. نتطلع إلى الدقة، وإنما نفهم من الدقة المطلوبة أن تحقق لنا غرضاً معيناً. فالدقة ليست نوعاً واحداً وإنما عدة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أنواع (ب.ف. 87-88).[15]

يظهر مما سبق، أن خاصية «التشابه الأسري» في التصورات العامة، كما تعبر عنها الفقرتان: 66 و67، خاصة، من الإسهامات الفلسفية الرئيسة التي يضمها كتاب أبحاث فلسفية. وهي خاصية يبدأ فتجنشتاين تقديمها في الفقرة 65 من الكتاب المذكور (قبل الفقرتين: 66 و67)، جوابا عن اعتراض يمكن أن يثار ضد الأوصاف السابقة التي قدمها لمختلف أنواع الألعاب اللغوية، والمتمثل في أن تلك الأوصاف لم تستطع تخصيص الصورة العامة للقضايا وللغة؛ وهو ما حاوله كتابه السابق: دراسة منطقية – فلسفية بناءً على تصور القضايا من خلال «نظرية اللوحة»، كما ذكرنا آنفا. لكن الأهمية التي يعطيها لمعالجة التصورات القائمة على التشابه الأسري تتجاوز بكثير إشارته إلى هذا المشكل الخاص مهما كانت قيمته.

ويوضح سياق معالجة خصائص التصورات القائمة على التشابه الأسري عند فتجنشتاين، وهي معالجة مبنية على تصور تأليفي للمعنى طبعا، أن لها بعدا سلبيا قويا. ذلك أنها ترد لنقض نظرة إحالية معينة للكيفية التي تتصرف بها كل التصورات العامة، تنطبق هذه التصورات بموجبها على أمثلتها الخاصة بفضل سمة مشتركة واحدة معينة تملكها كل الأمثلة ويمكن تعيينها في تعريف التصورات؛ وللاستدلال على أن هناك بعض التصورات العامة، مثل تصور «اللعب»، التي تنطبق بفضل سمات متعددة لا تشترك فيها كل أمثلتها، وتتمنع عن التعيين عند محاولة تعريف التصور المعني؛ بل إن هذه التصورات تنطبق بفضل سمات تشترك فيها فقط مجموعات فرعية من أمثلتها بكيفية متقاطعة أو متراكبة متداخلة، كما تتراكب الألياف في جسم الحبل (ب. ف. 67).

ومن أمثلة توضيح تقاطع السمات، أن اللعب ل1 يكون لعبا بفضل امتلاكه السمات: أ، ب، ج؛ واللعب ل2 يكون لعبا بفضل السمات: أ، د، هـ؛ واللعب ل3 يكون لعبا بفضل السمات: د، و، ز؛ وهكذا. ومن أمثلة توضيح تراكب السمات، أن اللعب ل1 يكون لعبا بفضل امتلاكه السمات: أ، ب، ج؛ واللعب ل2 يكون لعبا بفضل السمات: ب، ج، د؛ واللعب ل3 يكون لعبا بفضل السمات: ج، د، هـ؛ واللعب ل4 يكون لعبا بفضل السمات: د، هـ، و؛ وهكذا.[16]

وفتجنشتاين لا يقول إن الألعاب لا تشترك في أي شيء؛ فهو يحيل عليها باعتبارها «إجراءات»، ومن الواضح أنها تعتبر كلها أنشطة. لكن هذا لا يكفي لبناء تعريف، ما دامت هناك أنشطة عديدة ليست ألعابا. والفكرة أنه لا وجود لمجموعة من القيود تستجيب لها كل الألعاب، وكل الألعاب فقط؛ ومن ثمة لا وجود لتعريف تحليلي «للعب» من خلال قيود ضرورية وكافية.

ومهما كانت الاعتراضات المبنية على إمكان إيجاد تعاريف تحليلية، والموجَّهة ضد فكرة عدم امتلاك الألعاب أي خصائص تعريفية مشتركة، فإن ذلك لا يمس في شيء الفكرة الأكثر تواضعا والتي مفادها أن الألعاب ليست في حاجة إلى أي شيء مشترك مثل هذا. وهذا يكفي لرد الموقف الإحالي القائل بوجوب وجود تعريف تحليلي.

وحتى إذا افترضنا إمكان وجود تعريف تحليلي «للعب»، هناك تصورات أخرى، مثل «فن»

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أو «رومانسية»، تبدو بمنأى عن ذلك. ومثل هذا يقال في نحو «علم» و«سياسية» و«قانون». ولقد اعتبر فتجنشتاين وحدات أخص من «لعب»، مثل «قراءة» و«مقارنة» و«كرسي» (ب.ف. 164)، معبرة عن تصورات قائمة على تشابه أسري.[17]

بهـذا يعتبـر فتجنشـتاين أن كثيرا من التصورات العامة توافق نموذج التشـابه الأسـري. ومـن الأمثلـة التي يذكرها صراحـة الأمثلة التالية: 1) لعب 2) قضيـة ولغة 3) عدد 4) كثير مـن التصورات النفسـية، مثل: فَهِم، قَرَأ، حَزِن، تمنى، عَنَى، حـاول، عَرَف، الخ. 5) التصورات الأخلاقية والجمالية، مثل: جيد، جميل.

كما يظهر أنه لا يقول بأن كل التصورات العامة تتصرف بهذه الكيفية، مثلما يزعم بعض الدارسين؛ بل يبدو من تحليله أن بعض فروع تصور معين من التصورات القائمة على التشابه الأسـري، تجمعها قيود ضرورية وكافية؛ كما هو واضح في تحليله لتصور قائم على التشـابه الأسـري مثـل تصور العـدد، الذي لا يمكن التوسـع في أنماطـه إلا بكيفيـات دقيقة محددة (ب.ف. 135). وهـذا إضافة إلى تعاريف تحليلية تبنى لبعض التصورات كالتصورات العلمية والقانونية.

وليسـت التصورات القائمة على التشـابه الأسري، وحدها التي لا تلائم النموذج الإحالي؛ بل هناك أيضا، كما سنرى في فقرة لاحقة، تصورات تتصف بالتدرج، كتصورات الألوان وتصورات مثل "عال" و"عميق". فتصور مثل "أحمر" يُحيل على فئة من الظِّلال لا تشـترك في أي سمة معينة يعود لها الفضل في جعلها حمراء. (ب.ف. 380-381).

إن في موقف فتجنشـتاين القائل بعدم قيام كل التصورات على التشابه الأسري، ما يوافق عادته في معارضة المواقف الكلية. كما أنه ينسجم مع نبذه "التوق إلى العمومية" (craving of generality) في الفلسـفة؛ ومـع إلحاحه على أهمية إبراز "الاختلافـات"، كما يعبر عن ذلك شـعار: "سـأعلمكم الاختلافات"، الذي اتخذه لكتابه أبحاث فلسفية؛ بل نجد في الكتاب نفسه نصوصـا تصـرح بأن لبعـض الكلمـات العامة تعاريف، وسـيكون لبعضها الآخـر تعاريف في المستقبل (انظر ب. ف. 79، 242، مثلا)، وهذا ينفي عنها خاصية التشابه الأسري.[18]

3 التشابه الأسري والسمات الدلالية في النظرية اللسانية الحديثة

نتنـاول في هـذا المحـور بعض الكيفيات التي تم بها اسـتعمال مفهوم التشـابه الأسـري لبناء نظريات دلالية حديثة. ويتعلق الأمر بالوقوف على المبادئ والأسـس العامة لاسـتعمال هـذا المفهوم، أولا، في نظرية سـياقية لمعاني الأقوال، كما بلورها شـارل تريفيس (1989) و(2006)؛ وثانيا، في نظرية للمقولات التصورية وسماتها، هي نظرية النمط النموذجي، كما تطـورت، على الخصـوص، انطلاقا من أعمال عالمة النفس إلينـور روشEleanor Rosch في سبعينيات القرن العشرين؛ ثم اتخذت صيغا مختلفة في العديد من النظريات الدلالية الوازنة والرائجة اليوم.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

1.3 عن السياقية والتبعية لاستعمال المتكلم

يعتمد الفيلسوف السياقي (contextualist) شارل تريفيس (1989) تعميم حدس يعود إلى فتجنشتاين الثاني مفاده أن الدلالة الحاضرة لوحدة معينة تترك "انطباقها المستقبلي" مفتوحا – أو على الأقل بعض خصائصها الدلالية التقييمية. وهو ما يظهر في اعتبار فتجنشتاين أن "انطباق كلمة معينة لا يكون مقيدا في كل المواقع بقواعد" (ب. ف. 84)؛ وأن "ما صدق التصور ليس مغلقا بحدود معينة" (ب. ف. 68). فينبني على هذا اعتبار التصورات، أو حدودها، كيانات غير واضحة.[19] وتبدو فكرة عدم الإحاطة بتصوراتنا جلية عند فتجنشتاين حين يعتبر، كما في النص الذي صدرنا به هذا البحث، "أننا غير قادرين على الإحاطة بوضوح بالتصورات التي نستعملها؛ ليس لأننا لا نعرف تعريفها الحقيقي، ولكن لأنه ليس هناك "تعريف" حقيقي لها. وسيكون افتراضنا وجوب ذلك مماثلا لافتراضنا أنه كلما لعب الأطفال بكرة، فإنهم يلعبون لعبة بناء على قواعد صارمة".[20]

إننا حين نتحدث عن تبعية دلالة الكلمات لاستعمالها، فإن مفهوم الاستعمال يمكن أن يحيل على ظواهر عديدة. ويقف تريفيس عند معنى محدد لمفهوم الاستعمال، هو استعمال الكلمات الذي ينجزه المتكلم عند التكلم بها في مناسبة معينة. ويسمي هذا الاستعمال: استعمال المتكلم (S-Use) أو (speaker use). ويبني عليه الظاهرة التي يسميها التبعية لاستعمال المتكلم (S-use sensitivity). فعندما تتباين تكلمات مختلفة بكلمات معينة، في دلالتها، ويكون ذلك متلائما مع كونها تمت كلها في وقت واحد محدد، نقول إن دلالة الكلمات تابعة لاستعمال المتكلم (وذلك بالنظر إلى الخصائص التي تتغير عبر التكلمات).

ويمثل تريفيس لذلك بحكاية مفادها ما يلي. لنأخذ الكلمات التالية: "يزن محمد سبعين كيلوغراما". ولنأخذ الوضعية التالية: عندما صعد محمد الميزان في الصباح، قرأ على لوحته: 70 كيلوغراما، وهي نتيجة قارة. لكنه الآن بعد الظهر، يلبس لباسه الشتوي، ويمكن أن يسجل في الميزان اثنين وسبعين كيلوغراما.

فلننظر في تكلمين اثنين بالكلمات نفسها:

في الحالة الأولى، يجب أن يزن محمد سبعين كيلوغراما، وليس أكثر من ذلك، حتى يؤهل لمسابقة رياضية. ويدور نقاش حول إمكان تأهيله أو عدم تأهيله. فتحاول فاطمة، التي سبق أن رأت محمدا يصعد الميزان، أن تحسم النقاش بالكشف عن معلوماتها في الموضوع؛ فتقول: "يزن محمد سبعين كيلوغراما".

وفي الحالة الثانية، يريد محمد أن يعبر جسرا معلقا يمكن أن يهوي إذا تجاوز وزن الشخص العابر واحدا وسبعين كيلوغراما. أو يوضع محمد على كفة من كفتي الميزان لزنة سبعين كيلوغراما من الذهب لغاية معينة. فتكون المسألة، إذن، هل على محمد أن يعبر الجسر؛ أو هل يزن الذهب سبعين كيلوغراما بالفعل وليس أكثر. فتعلن فاطمة: "يزن محمد سبعين كيلوغراما".

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يكون الحاصل أن فاطمة تقول صدقا في الحالة الأولى (أي في امتحان التأهيل الرياضي)، وباطلا في الحالة الثانية (أي في إمكان عبور الجسر أو التأكد من وزن الذهب).

بهذا المعنى يعتبر تريفيس أن الكلمات: "يزن محمد سبعين كيلوغراما"، تعبر عن التبعية لاستعمال المتكلم. فيمكننا أن نقول إن الكلمات: "يزن سبعين كيلوغراما"، حين تستعمل للدلالة على ما تدل عليه، وللتكلم عن زنة سبعين كيلوغراما، يمكنها أن تسهم إسهامات متمايزة ومتنوعة في ما يقال عند التكلم بها، مع ما يوافق ذلك من اختلافات في شروط صدق ما يقال. ومن ثمة، تكون لهذه الكلمات: "يزن محمد سبعين كيلوغراما"، خصائص دلالية مختلفة في مناسبات مختلفة. والنتيجة أن هذه الكلمات، في استعمالها الحرفي، يمكن أن تقول صدقا وباطلا معاً عن محمد في ظرف وزمن معينيْن؛ أي أن هناك أشياء من النوعين معاً يمكن قولهما عند التكلم بهذه الكلمات.[21]

ويستخلص تريفيس من هذا، أولا، أن كل الخصائص الدلالية القابلة لأن يعبَّر عنها خصائص تابعة لاستعمال المتكلم؛ وثانياً، أن أي وحدة دلالية تعبر عن تبعية لاستعمال المتكلم، على الأقل، فيما يتعلق ببعض الخصائص الدلالية المعبَّر عنها التي يمكن أن تكون لها (أولا تكون).

ويعتبر تريفيس أن هذا التصور يعتمد فكرة فتجنشتاين الحدسية التي مفادها أن الدلالة الحاضرة للوحدة المعنية تكون هي الخصائص الدلالية التي يُعتَبر أن الوحدة تملكها الآن، أو في مناسبة محددة – أي الخصائص التي يصدق أن نقول الآن إنها تملكها؛ وأن "الانطباقات المستقبلية" للوحدة تكون هي الخصائص الدلالية (أو الاستلزامات الصّدقية) التي يمكن أن يُعتَبر أن الوحدة تملكها في مناسبات أخرى.

فتكون الفكرة، بذلك، أننا انطلاقاً من وقائع مناسبة واحدة معينة، لا يمكننا أن نتنبأ بالكامل بالوقائع الدلالية التي ستُعتَبر واقعة في مناسبات أخرى.

ومن الواضح أن هذا التصور يعارض التصور الكلاسيكي الإحالي المهيمن المرتبط بنظرية شروط الصدق. فما دام هذا التصور يعتبر أن بعض الخصائص الدلالية التي تملكها وحدة معينة تكون تابعة لاستعمال المتكلم، فإنه لا يعتبرها دالة بالمعنى الذي تفترضه النظرية الكلاسيكية.[22]

ويعتبر تريفيس أن من المظاهر البارزة في مفهوم التشابه الأسري عند فتجنشتاين، ما يسميه: أطروحة غياب الخيط المشترك الرابط. كما يستخلص من دراسة هذا المفهوم، وتحديدا من دراسة انطباقه في مجال أسماء الأعلام عند فتجنشتاين (ب. ف. 79)، أن الآلية التي يقوم عليها التشابه الأسري هي من حيث الجوهر الآلية نفسها التي تولِّد التبعية لاستعمال المتكلم. وبذلك يرى أن التبعية لاستعمال المتكلم وغياب الخيط المشترك الرابط تجليان مختلفان للآلية المذكورة نفسها.

فهذه الآلية تقدم نوعا من التغير في ما يتطلبه تصور معين من وحدة معينة. وإذا كان هذا التغير يتم عبر المناسبات التي نستعمل فيها هذا التصور، ونحكم على الوحدات المرشحة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لينطبق عليها، فإن النتيجة هي التبعية لاستعمال المتكلم. أما إذا كان التغير يتم عبر الوحدات التي يمكن أن ينطبق عليها التصور، فإن النتيجة هي ظاهرة غياب الخيط المشترك الرابط.[23]

إن التشابه الأسري، كما يصفه فتجنشتاين، يتسم، في نظر تريفيس، بسمتين بارزتين أساسيتين. ينعت الأولى بأنها ضد سقراط، والثانية بأنها ضد فريجه.

أما المضادة لسقراط فتسير في الاتجاه المعاكس للفكرة التي ترى أن التصور، إذا كان متناسقا، يجب أن يكون قابلا للتعريف بوحدات أخرى، وأن يكون هناك قيد ضروري وكاف يلائمه. فالتشابه الأسري ينكر هذه الفكرة بكيفيتين رئيستين. أولا، ينكر الفكرة التي ترى إمكان ذلك بهذه الصورة غير التابعة لمناسبة الاستعمال اللغوي. فهناك دائما أمثلة مضادة لأي تعريف مفترض، بمعنى أن هناك دائما ظروفا ممكنة يمكن لشيء معين فيها أن يلائم التصور دون أن يوافق التعريف، والعكس صحيح. وثانيا، ينكر الفكرة التي ترى أن التعريف "السقراطي" يجب أن يكون ممكنا بالنظر إلى الأشياء كما هي. فالمسألة المتعلقة بالكيفية التي يمكن أن يعرَّف بها التصور، مسألة تجريبية جزئيا.

وأما السمة المضادة لفريجه، فتسير في الاتجاه المعاكس للفكرة التي ترى أن الدلالة التي تُعتَبر الآن أن التصور (أو التعبير) يملكها، تُثَبِّت كل الوقائع الدلالية وكل الصِّدْقات (truths) الدلالية التي يمكن أن تقال بصدده. فالفكرة العامة هي أن الدلالة التي تُعتَبر الآن أن وحدة معينة تملكها، رغم أنها تشكل دخلا (input) لمشاكل رفع الالتباس حتى يتم استعمال الوحدة في مناسبات أخرى لا تحدد بذاتها ما هي المخْرَجات (outcomes) التي ستكون لمثل هذه المشاكل.

وتقدم ظاهرة التبعية لاستعمال المتكلم طريقة من طرق صياغة هذه المسألة. وتقدم أطروحة غياب الخيط المشترك الرابط، في مستوى الموضوع، طريقة كافية أخرى.

هكذا يرى تريفيس أن السمة المضادة لفريجه تحتل مركز النقاش المتعلق بالتشابه الأسري، وأن هذا يبين أن هذا المفهوم الأخير يمثل تعبيرا رئيسا، من بين تعابير أخرى، عن موقف فتجنشتاين من صورة الدلالة.[24]

ويبدو أن تأويل تريفيس هذا، مرتبط باعتبار مفاده أننا إذا كنا نريد أن نفهم، في رأيه، ما الذي يخفيه فتجنشتاين في أبحاث فلسفية، إلى حد معين، فعلينا أن نلتفت دائما إلى فريجه، وإلى الكيفية التي يمكن أن يكون بها ما يقوله فتجنشتاين ردَّ فعل على شيء قاله فريجه (سواء بتعديله أو رفضه).[25]

ولكن، هل يمكن اعتبار فتجنشتاين الثاني سياقيا بهذا المعنى، فعلا، كما رأينا عند تريفيس؟ يبدو أن ذلك غير ممكن في نظر آخرين، منهم بريدجس (2010) (Bridges) الذي يعترض على تأويل أفكار فتجنشتاين، وخاصة مفهوم التشابه الأسري، في هذا الاتجاه.

يمكن اعتبار النظرية السياقية (contextualism) تصورا لمعاني الأقوال، ويكون المفهوم الوارد للمعنى أنه ما يقوله قول الجملة أو محتوى القول. فترى النظرية السياقية أن محتوى القول يشَكِّله السياق الذي يُقال فيه. ولذلك يمكن أن يتغير محتوى أقوال الجملة نفسها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

نتيجة اختلاف سياقات هذه الأقوال. ويرى بعض السياقيين المعاصرين أن فتجنشتاين الثاني كان سياقيا بهذا المعنى. ومن هؤلاء شارل تريفيس، السياقي "المتطرف"، الذي يعتقد أن الاهتمام المركزي الذي يشغل فتجنشتاين الثاني هو الكشف عن أسباب تفشي تبعية المحتوى للسياق ونتائج ذلك. ولقد أصبح العديد من فلاسفة اللغة والأبستمولوجيين واللغويين ذوي التوجهات المنهجية المختلفة، في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، يعتبرون التبعية للسياق سمة راسخة وكبيرة الأثر من سمات المعنى. كما أنها تتجاوز بكثير أشكال الإشارية (indexicality) المعتادة، والتصورات الدلالية التقليدية.

لكن مثل هذه المحاولات الساعية إلى إيجاد نظرية سياقية في أبحاث فلسفية لم تنجح، في رأي بريدجس (2010). ذلك أن قراءة معالم مثل هذه النظرية في بعض نصوص هذا الكتاب تنتهي، في نظره، ليس فقط إلى إسناد تصورات إلى فتجنشتاين لم تكن له، بل إلى تصورات تعارض مقاصده.[26]

يقول تريفيس (2006، ص. 59): "لنفترض أني أقول (في مناسبة معينة طبعا)، "إن شيئا معينا يستجيب للتصور كرسي، إذا (وفقط إذا) كان كرسيا". إني أهدف بذلك إلى تقرير قيد معين على كون الشيء كرسيا. أي قيد؟ إن ذلك تابع للكيفية التي يُفهَم بها "كرسي" في الاستعمال الذي أستعمله فيه عند تقرير القيد المذكور: أي تابع لما يعتبر كرسيا، حيث يُفهَم كون الشيء كرسيا كما يكون في الاستعمال المعني. وفكرة التشابه الأسري (تبعا لهذه القراءة) هي أن أشياء مختلفة تعتبر كذلك في مناسبات اعتبار مختلفة- أي في كيفيات مقبولة مختلفة لفهم كون [الشيء] هو ما يتكلم عنه "كرسي"، أي كرسي، ومن ثمة في استعمالات مختلفة لـــ "كرسي"".

وهذا يعني عند تريفيس أننا عندما نستعمل الجملة: "إنه كرسي"، لتقرير قيد على الأشياء، فإن هذا القيد الذي أقرر يختلف من مناسبة إلى أخرى تبعا لما يعتبر مستجيبا لاسم الجنس"كرسي" كما نستعمله في هذه المناسبات. وبذلك فإن شيئا معينا يمكنه أن يوافق القيد الذي قررناه على هذا النحو في مناسبة معينة، بينما لا يوافق القيد الذي قررناه في مناسبة أخرى- ليس لأن الشيء يتغير، ولكن لأن القيد الذي قررناه يتغير. هذا التصور صيغة من صيغ النظرية السياقية، كما أنه يعبر، كما يقول تريفيس في النص المستشهد به، عن "فكرة التشابه الأسري".

ويورد فتجنشتاين، كما سبق الذكر، مصطلح "التشابه الأسري" في الفقرة 67 من أبحاث فلسفية. ويسألنا في الفقرة 66 أن نبحث عن السمات المشتركة بين كل الأنشطة التي نسميها "ألعابا" والتي تميزها من حيث هي كذلك. فيرى أن أي سمة يمكن أن نوردها — كالمتعة والمنافسة والربح والخسارة، الخ.- تبين أنها لا تنطبق إلا على بعض هذه الأنشطة فقط. والنتيجة أننا لا نجد سمات مشتركة بينها جميعا، وإنما "شبكة معقدة من التشابهات المتداخلة والمتقاطعة...الخ".

والذي يبدو لبريدجس، أن مصطلح "التشابه الأسري" يستعمل للتعبير عن الملاحظة التالية: إذا حاولنا أن نجد سمات مشتركة بين كل الوحدات التي ندرجها تحت كلمة عامة مثل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

"لعب"، لن نجد سوى تشابهات أسرية. إلا أن "فكرة التشابه الأسري" تعني، عند تريفيس (وريكاناتي (2005)) الأطروحة القائلة: إن ما نقرر أنه كذلك بصدد شيء معين، عند تسميته "لعبا" (أو أي اسم عام آخر)، سيتغير من مناسبة إلى أخرى.

فيظهر أن هذا التأويل مبني على فهم مخالف تماما لما يقصده فتجنشتاين. فهذا الأخير يرى أن ملاحظته تصدق جيدا كذلك في حالة تعويض الحديث عن "كلمة" "لعب" بالحديث عن " تصور اللعب" (انظر ب. ف. 71، و75). وما يقصده، بكل بساطة، أن التصور نفسه ينطبق، على الوجه الصحيح، من حالة إلى أخرى، حتى مع وجود تشابهات أسرية مختلفة. وهذا كاف لتبين الهوة بين نصوص فتجنشتاين وتأويل تريفيس وريكاناتي. فالاختلافات التي توجد فيها تشابهات أسرية في مناسبات انطباق كلمة معينة تستلزم عند تريفيس وريكاناتي، أو تجعل على الأقل من المرجح، اختلافات في المحتوى المعبَّر عنه عند انطباق الكلمة المذكورة. لكن ما يعنيه فتجنشتاين، بوضوح، أن الاختلافات التي توجد فيها تشابهات أسرية لا تستلزم اختلافا في التصور المنطبق.

ويمكن لمدافع عن تأويل تريفيس وريكاناتي أن يعترض بكون ملاحظة التشابه الأسري ليست مجرد ملاحظة لا أبعاد لها، وإنما هي منطلق لقضايا فلسفية أوسع وأعمق. وهو اعتراض مبني على اعتبار وجيه بدون شك. إلا أن التفكير في هذه القضايا الأوسع والأعمق، إنما يعزز وجود خلل في التأويل السياقي.

ومن هذه القضايا التي تشير الفقرتان 66 و67 إلى التفكير فيها، تلك المتعلقة بالكيفية التي تفسَّر بها التصورات والمعاني. فممّا يستلزمه التشابه الأسري أننا أمام فئة واسعة من التصورات المرتبطة بكلمات عامة عادية، لا نجد سمة مشتركة: س، يمكن اعتمادها في تفسير أي تصور منها بقولنا: "يندرج موضوع معين تحت التصور إذا كان س". ولا يمكننا، في مثل هذه الحالات، إلا أن نقدم بعض الأمثلة ونشير إلى بعض التشابهات الأسرية التي تمثلها. يقول فتجنشتاين: "كيف نفسر لشخص معين ما هو اللعب؟ أتصور أن نصف له الألعاب، ونضيف: "هذا وأشياء مشابهة تسمى "ألعابا""". (ب. ف. 69).

ويلاحظ بريدجس أن ما يبدو محيِّرا في هذا النوع من التفسير الذي يورده فتجنشتاين، قابليته الكبيرة لسوء الفهم؛ إذ لا توجد أي ضمانة لأن يفهم متلقي هذا التفسير الأمثلةَ المقدَّمة على الوجه السليم. ولهذا علاقة بمشكل أعم هو بالضبط مشكل تعريف التصورات والمعاني.[27]

2.3 عن المقُولات التصورية وسماتها

يبدو، كما أشرنا في الفقرة 2، أن من القضايا الفلسفية الأساسية التي اهتم فتجنشتاين بإثباتها بناءً على الاستدلال على خاصية التشابه الأسري في كثير من التصورات، أن بعض النظريات حول طبيعة كل التصورات العامة، التي تعود إلى أفلاطون ثم أرسطو وصولا إلى كثير من الفلاسفة المحدثين تعتبر نظريات خاطئة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ففـي محـاورة أفلاطون: أوطيفرون (Euthyphro)، يعتبر سـقراط وضـوح أي كلمة عامة رهينـا باتخاذهـا صورة واحدة تشـترك فيها كل أمثلتها، وتقبل التعريـف بناء على قيود (أو سـمات) ضرورية وكافية تحدد انطباقها. وهي النظرية التي تبناها أرسـطو أيضا، واستمرت عند الكثيرين حتى اليوم. فعندما طور فتجنشتاين لأول مرة معالجته للتصورات القائمة على التشـابه الأسـري في أوائل وأواسط الثلاثينيات من القرن العشـرين، كان يقوم بذلك لتفنيد هذه النظرية الأفلاطونية الصريحة.[28]

ونوضـح في ما يلي بعض أبرز خصائص هذه النظرية الكلاسـيكية وما تقتضيه بخصوص الأحـكام المقولية التي ينبنـي عليها تفكيك دلالة التصورات إلى قيـود تفترض فيها صفتا الضـرورة والكفايـة. كما نوضح ما يقتضيه مفهوم التشـابه الأسـري، عند فتجنشـتاين، من تناول مخالف لبنية المقُولات وتصوراتها. وهو التناول الذي كان منطلقا لعدد من النظريات الدلالية الحديثة الرائجة اليوم حول الأحكام المقُولية وطبيعة السمات الدلالية، منها نظرية النمط النموذجي التي نبرز بعض أهم مبادئها في ما يلي.

1.2.3 عن الأحكام المقُولية

إن المشـكل الـذي يطرحه تفكيك معانـي الألفاظ باعتماد قيود ضروريـة وكافية، والذي يتجلى في عدم كفاية هذه القيود وفي قصور التفكيكات عن الإحاطة بمعنى اللفظ واستغراق إحالته، يرتبط بمشكل أعمق وأهم هو مشكل التنبؤ بالأحكام المقُولية. فما تستلزمه نظرية القيود الضرورية والكافية هو إمكان التنبؤ السـليم بأحكام المقولة على أسـاس مبدأ: نعم أو لا؛ أي أن الشيء الذي يستجيب لكل القيود يعتبر عضوا في المقولة، والذي لا يستجيب لقيد أو أكثر لا يعتبر كذلك.

هكـذا يكـون المعتمد في تحديد انتماء شـيء معيـن إلى مقُولة معينة، هـو التحقق من امتلاكـه قيود هذه المقولة الضرورية والكافية أو عدم امتلاكها. ومن ثمة فاسـتعمال كلمة معينة يستلزم معرفة معناها، أي مجموع قيودها الضرورية والكافية.

بهـذا يكـون التصور الخارجي للمقُولات، الذي تسـتلزمه هذه النظريـة، بالغ الصرامة وغير مـرن، من حيث افتراضه وجود حدود واضحة ودقيقة بيـن المقولات التي تعتبر إذن كيانات منفصلة وواضحة التمايز. ويوضح كليبر (1988) Kleiber في الشكل التالي هذا التصور، حيث تعتبر ب عضوا في المقولة أ، لأنها تملك قيودها الضرورية والكافية، بينما تعتبر ج، التي لا تملك هذه القيود، خارج أ بصورة واضحة:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١)

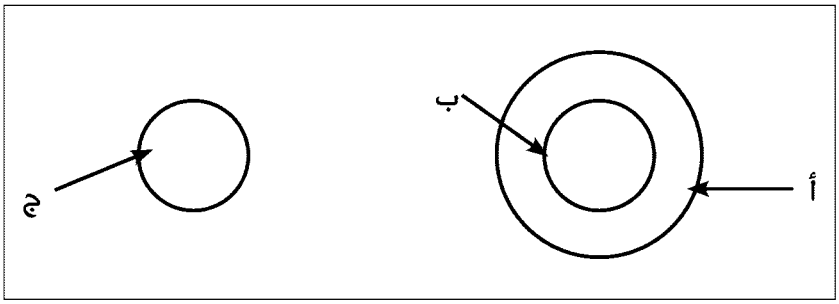

لكن صرامة التصور الخارجي للمقولات في هذه النظرية، وغياب المرونة فيه، لا يسمحان برصد الصفة المبهمة التي يتصف بها الانطباق الإحالي، ويمنعان من تفسير مظاهره العديدة. فإذا عرفنا الكرسي مثلا، باعتماد قيود ضرورية مثل: ذو أربعة أرجل ومن مادة صلبة وذو متكأ، الخ، وجب ألا تصدق هذه التسمية إلا على المقاعد التي تملك هذه الخصائص. لكن من السهل أن نجد حالات نطلق فيها هذه التسمية على قطعة أثاث تنقصها خاصية أو أكثر من هذه الخصائص. فمعاني الألفاظ، في معظمها، مبهمة بذاتها وغير محددة المعالم. وذلك من حيث صعوبة إقامة حدود تفصل بينها فصلا قاطعا. فالحدود غير واضحة المعالم بين معاني ألفاظ مثل صياح وصراخ أو مقعد وكرسي أو قعود وجلوس، الخ.، بصورة يستعصي معها مبدئيا تقديم تعريفات مفهومية لهذه الألفاظ ولغيرها، باعتماد قيود ضرورية وكافية تحدد بوضوح عناصر الطبقات التي تحيل عليها الألفاظ، أو تسمح بأحكام مقولية يقينية بصددها.[29] ويقول بوتنم Putnam (1975) في هذا السياق: "لا يصح عموما إخضاع الكلمات في اللغات الطبيعية لمبدأ نعم-لا؛ إذ من المؤكد أن هناك أشياء يصح فيها بوضوح أنها شجرة وأشياء لا يصح فيها ذلك بوضوح. ولكن هناك عددا كبيرا من الحالات القصوى بل إن الحد الفاصل بين الحالات الواضحة وبين الحالات القصوى يعتبر بذاته مبهما".[30]

كما أن التصور الداخلي، الذي تفترضه نظرية القيود الضرورية والكافية، للبنية الداخلية للمقولات، أو لتنظيمها، على أساس سمات مقياسية مشتركة، تصور لا يستقيم ولا يوافق خصائص معاني الألفاظ في اللغات الطبيعية. فهو تصور يفترض أن عناصر المقُولة عناصر متكافئة أو متساوية في حين أن الحدس اللغوي يوحي بوجود تدرج في البنية المقُولية الداخلية؛ إذ لا شك مثلا في أن العصفور يعتبر مثالا أفضل لمقُولة الطيور من النعامة أو الكتكوت؛ كما أن التصور المذكور يعمل على تقليص السمات المعتبرة إلى أدنى حد. فالبحث عن القيود الضرورية والكافية وحدَها يؤدي إلى إلغاء عدد هام من الخصائص التي تبدو واردة في التعريف الدلالي للكلمة؛ إلا أنها لا تظهر في التعريف بحكم عدم تحققها في كل عناصر المقُولة، لأنها ليست قيودا ضرورية. لكن هذه الخصائص، مثل: يطير، في طائر، ليست مع ذلك مجرد معطيات موسوعية تنتمي إلى معرفة خارج اللغة؛ بل هي خاصية واردة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

في تخصيص معنى اللفظ المذكور. ومما يبرز ذلك مثلا صعوبة ظهورها بعد الاستدراك بـلكن مثبتة، وسهولة ظهورها منفية، في التقابل التالي:[31]

(2) إنه طائر، ولكنه يطير

(3) إنه طائر، ولكنه لا يطير

ومـن بين المظاهر الأساسـية التي تبرز الخصائص المبهمـة في معاني الألفاظ والطبيعةَ غير الصارمة للمقولَة، والتي تبطل نظرية القيود الضرورية والكافية، مظهران رئيسـان هما التدرج في الأحكام المقُولية وظاهرة الاستثناءات المنفصلة أو التشابه الأسري.

أ. التدرج

أمـا التدرج فيتعلق بالسـمة الواحدة المفردة وبالتغير أو عدم الاسـتقرار الملحوظين فيها. ومـن أمثلة ذلك تدرج الفروق اللونيـة. ففي أية نقطة بالضبط في تدرج الفروق اللونية من الأحمـر البـؤري إلى البرتقالي البؤري، مثلا، ينتفـي اللون الأحمر ويبرز اللـون البرتقالي؟ وإذا أدرجنا لونا وسيطا مثل الأحمر البرتقالي فأين يكون الحد الفاصل بينه وبين الأحمر؟ ولا يمكن أن تكـون الإجابة بوضـع حد فاصل بين الألوان، كما تسـتلزم ذلك نظريـة القيود الضرورية والكافيـة؛ بـل إن الأحـكام الفعليـة في مثل هذه الحـالات تتصف بالتغير وعدم الاسـتقرار، فـلا يمكـن أن تخضع لمبدأ: نعـم-لا. وإنما تتدرج بكيفية مثل: "إنه بالتحديد أحمر"- "لسـت متأكـدا"- "ليس بالتحديد أحمر"، خاضعة بذلك لمبدأ: نعـم- لا- غير مؤكد. ومن الأمثلة أيضا التساؤل عن أية درجة من الارتفاع بالتحديد، تسمح باعتبار المرء طويلا. أو التساؤل عن رصد علاقة الطول بالعرض في المثال التالي المتعلق بمقولة الأكواب:

(4)

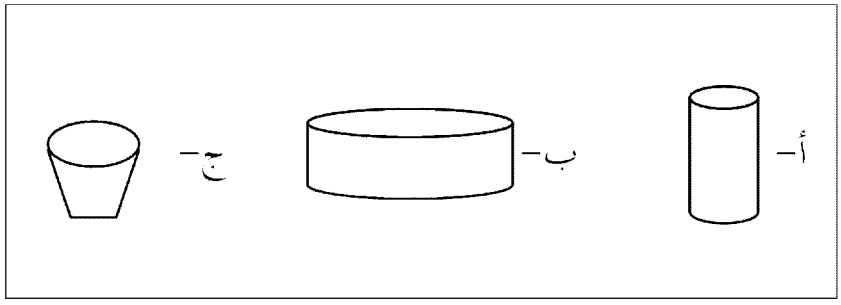

ففي أية نقطة بالضبط من العلاقة المذكورة نضع الخط الفاصل بين الأكواب وغيرها من بعض الأواني الأخرى؟ فالشـيء في أ كوب بدون شـك، وليس كذلك في ب. ولكن الشـيء في ج ملتبـس بيـن الكوب وغير الكوب. وفي كل هذه الحـالات تدرج في الحكم يوازي التدرج بين الأحمر والبرتقالي.[32]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إن ظواهـر تدرج الأحـكام المقُولية تدعو إذن إلى خلاصة مفادها أننـا لا نمقول العالم من خـلال أحـكام مقولية واضحة التحديد على أسـاس مبـدأ: نعم أو لا، وإنما تقـوم أحكامنا على التغيـر والدرجـات المتفاوتة. ولذلـك وجب ألا تعامل الخصائص المبهمـة في معاني الألفاظ باعتبارهـا نقصا أو عيبا في اللغة، وألا تعتبـر النظرية الدلالية التي تفترض هذه الخصائص نظريـة ناقصة أو معيبة، كما يوحي بذلك افتراض القيـود الضرورية والكافية. فالخصائص المبهمـة ملازمة للتصورات التي تعبـر عنها اللغات الطبيعية، وعلى أي نظرية دلالية كافية أن تسعى إلى رصدها عوض تفاديها أو التقليل من شأنها.[33]

ب. الاستثناءات المنفصلة والتشابه الأسري

إذا كانت ظاهرة التدرج تتعلق بسمة واحدة وبالتغير الحاصل فيها، فإن ظاهرة الاستثناءات المنفصلـة متعلقـة بتفاعـل مجموعة من السـمات أو القيود. فإذا اسـتعدنا مثال "الألعاب" المختلفة، المذكور آنفا، كألعاب الورق والكرة والشـطرنج والسباق، إلخ.، وتساءلنا عن الشيء المشـترك بينها جميعا والذي يبرر تسـميتها ألعابا، لن نجد شـيئا من ذلك. وإنما سنجد مجرد تشـابهات وقرابات بيـن الخصائص المميزة لـكل نمط من الألعاب. فالمتعة في الشـطرنج، مثلا، ليست هي المتعة في سباق الجري. ثم أفي كل هذه الألعاب ربح وخسارة أم تنافس بين اللاعبيـن؟ وإذا كنا نربح ونخسـر في ألعاب الكرة، فمـا القول في طفل بمفرده يرمي كرته على الحائط ويعيد قبضها؟ وهل يتطابق حسن التصويب والحظ في الشطرنج وفي كرة المضرب؟ إننـا كلمـا نظرنا في هـذه الأنماط من الألعـاب ازداد إحساسـنا بوجود تشـابهات تظهر تارة وتختفي تارة أخرى، لنجد أنفسـنا، كما أوردنا ذلك عن فتجنشـتاين سابقا، أمام شبكة معقدة من التشـابهات تتراكب وتتداخل وتتقاطع، فتخص المجموع أحيانا وتمس التفاصيل أحيانا أخرى، لتشـكّل بذلك تشـابها أسرياً مماثلا للكيفية التي تتداخل بها التشابهات وتتقاطع، في الطول وسمات الوجه ولون العيون وهيئة المشي والمزاج، إلخ، بين أعضاء أسرة معينة. إننا أمام أسرة من الألعاب. وبعبارة أخرى: إن بين مختلف أنماط الألعاب تشابهات أسرية فحسب، وليست هناك أي سمة تشترك فيها كل الألعاب دون غيرها.

يوضح مثال فتجنشتاين هذا،[34] إذن، إمكان خضوع القيود أو السمات المفترضة في معاني الألفـاظ لاسـتثناءات منفصلة. وهي خاصية أخرى تدعـو إلى إعادة نظر جوهرية في افتراض قيـود ضرورية وكافية لتخصيص المعاني. وليس المثـال المذكور مثالا مضادا منعزلا، وإنما هـو مثـال نموذجي للكيفية التي تفهم بها الألفاظ عموما. فـإذا كان من الضروري، مثلا، أن يمتلـك الكائـن الحي يدين أو ذكاء عاليا ليكون كائنا بشـريا، فهل معنى ذلك أن الأشـخاص ذوي اليد الواحدة والذكاء المتبلد ليسوا بشرا؟ وإذا كان امتلاك الخطوط معيارا لتمييز النمور، أفـلا تكون النمور البيضاء نمورا؟ ومثـل هذا يقال في الأفعال والحروف والصفات.[35] فظواهر الاسـتثناءات المنفصلة التي توضحها ظاهرة التشابه الأسـري تشكل إذن عقبة رئيسة أمام أي نظرية صارمة للقيود الضرورية والكافية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ومما يمكن استنتاجه إذن، بصدد نظريات تفكيك المعاني القائمة على القيود الضرورية والكافية، أنها نظريات لا تمكّن من رصد الخصائص الفعلية لمعاني الألفاظ؛ وعلى رأس ذلك تأتي الخصائص المتدرجة وخصائص التشابه الأسري. فيكون على أي نظرية دلالية كافية أن تتضمن إمكان وجود خصائص أو قيود تلعب دورا جوهريا في تحديد المقولات، ولكنها مع ذلك تخضع للتدرج أو عدم الاستقرار والاستثناءات. ولا يمكن أن يتم مثل هذا إلا باستكشاف فرضيات أكثر مرونة لتخصيص معاني الألفاظ، تحافظ على مفهوم تفكيك المعاني، ولكن ليس على أساس قيود ضرورية وكافية.

2.2.3 عن نظرية النمط النموذجي

من التطورات الأكثر حداثة لمفهوم التشابه الأسري عند فتجنشتاين نظرية النمط النموذجي عند روش وميرفس (1975) Rosch and Mervis، وسميث وميدين (1981) Smith and Medin. وهي فرضية عن الكيفية التي نتعامل بها مع التصورات. وتعتبر، خلافا للنظرية التقليدية، أننا لا نسند للتصورات مجموعة من السمات (أو القيود) التعريفية الضرورية منفردة والكافية مجتمعة، وإنما نتعامل مع التصورات بناء على أمثلة نمطية نموذجية.[36]

لقد رأينا أن نظرية القيود الضرورية والكافية تعتبر، في تصورها الخارجي للمقُولات، أن هذه الأخيرة كيانات متمايزة دقيقة التحديد، وأن حدودها واضحة المعالم، وأن انتماء العناصر إليها يقوم على امتلاك مجموعة محددة من السمات المشتركة الضرورية والكافية، تبعا لمبدأ: نعم أو لا. كما تعتبر في تصورها الداخلي للبنية المقُولية أن المقولة كيان متجانس عناصره متكافئة ومتساوية. وتأتي نظرية النمط النموذجي، التي تعتبر في جزء رئيس منها تطويرا لمفهوم التشابه الأسري، لتعيد النظر في هذين التصورين، ولما ينتج عنهما بخصوص طبيعة السمات الدلالية في معاني الألفاظ وطرق رصدها.

على أنه خلافا لما يذهب إليه بعض المتبنين لنظرية النمط النموذجي، الذين يطبقون النظرية على كل التصورات، فإن فتجنشتاين لم يقل، كما سبق أن ذكرنا، إن كل التصورات تقوم على تشابهات أسرية، بل إن معالجته تستلزم أن فروعا معينة لبعض التصورات القائمة على التشابهات الأسرية، تشترك في قيود ضرورية وكافية. فأنماط الأعداد المختلفة، الطبيعية والجذرية والحقيقية والمركبة، الخ.، لا يمكن تحديدها على أساس خاصية مشتركة، وإنما تشكل شجرة أسرية يمكن توسيعها بكيفيات مختلفة. ولكن، في الوقت نفسه، نجد أن هذه التوسعات محددة بدقة (انظر، ب. ف. 135).كما أن هناك تعريفات تحليلية لبعض التصورات العلمية، يمكن أن نضيف إليها تصورات قانونية، وأخرى من التصورات اليومية مثل تصور الجَدَّة.[37]

لقد ارتبطت نظرية النمط النموذجي خاصة بمجموعة من التجارب قامت بها منذ السبعينيات من هذا القرن عالمة النفس إلينور روش حول اكتساب معرفة العالم والمفردات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المعبـرة عنـه لدى الطفل. وتوصلـت روش إلى أن الكائن البشـري لا يكتفي فقط بتصنيف العالـم إلى مقُـولات، ولكنه بالإضافـة إلى ذلك، يميز داخل هذه المقـولات أمثلة ذات درجات تمثيليـة متفاوتة إلى هذا الحد أو ذاك. ويسـمى المثال الأفضل نمطـا نموذجيا، وهو الذي يمثـل بصورة أفضل المفهوم الـذي تعبر عنه المقولة. أما الأمثلة التي تمثل المقولة بدرجة أقـل، فتوافق مجموعة من ماصدقـات(extensions) النمط النموذجي، تقتسـم معه بعض السـمات المهمة، ولكن ليس كل السـمات. ولا ترتبط هذه الماصدقات فيما بينها، بالضرورة، وإنما تفهم انطلاقا من المركز النمطي النموذجي.[38] وقد أنجزت عدة أبحاث أسفرت عن نتائج تماثل ما توصلت إليه روش أو تكمله وتعززه من جوانب معينة. ومن ضمن هذه النتائج أن معانـي الوحدات المعجمية تضم مناطق مبهمـة في ذاتها وغير محددة، وأن حدود المقولات التـي تحيل عليها هـذه الوحدات غير واضحة المعالم، على عكس مـا كان مفترضا. وقد تمت هذه الأبحاث في مجالات معرفية مختلفة على رأسـها، بالإضافة إلى علم النفس المعرفي، علم الاجتمـاع اللغـوي والدلالة اللغوية، بدءا بليكوف Lakoff، والفلسـفة، لتشـمل بعد ذلك جل المباحـث اللغوية كالصواتة والصرف والتركيب، وخاصـة مجال الدلالة اللغوية حيث تبلورت صيـغ ونماذج متعددة أطلق عليها اسـم الدلالة المعرفيـة (Cognitive Semantics)، وتعتبر كلها أن "التصورات المعجمية لا تقوم، بشـكل صارم، على مجموعة من المسـندات الجوهرية المشتركة بين كل الأمثلة التي تشملها هذه التصورات".[39]

فقد اسـتخلص ليبـوف (1973) labov في مجال علم الاجتماع اللغـوي، من أبحاث تتعلق بإدراك المتكلمين لأواني تختلف أحجامها طولا وعرضا، في مثل:

(5)

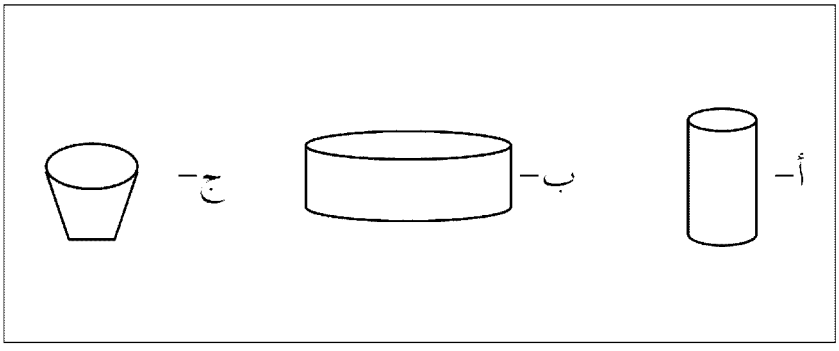

أهـي مزهريـات (vases) أم أكـواب(cups)) أم زبديـات(bowls) ؟ أن الإجابـات التي تخص الحالات الوسـيطة: ب. ود.، لم تكن موحَّدة. وهذا يعني أن الحدود في مثل هذه الحالات بين المزهرية والكوب والزبدية، كما يمقولها الناس، ليسـت تامة الوضوح ولا بينة المعالم. وهي ظاهـرة يمكـن إيجاد أمثلة لهـا في مختلف المقـولات التي تحيل عليها الألفـاظ في اللغات الطبيعية.[40]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

كمـا أدخل ليكـوف(1972) مفهوم المجموعة المبهمة (fuzzy set) إلى اللسـانيات اعتمادا عـلى رياضيـات المجموعـات المبهمة التـي بلورهـا زاده Zadeh. وهو مفهـوم يقوم على أن المجموعات لا تتحدد عناصرها إلا على أساس الدرجات والاحتمال. فنعتبر مثلا أن أبا الحن طائر بنسبة 100% ، والبطريق طائر بنسبة 71% فقط؛ أما الخفاش فليس طائرا إلا بنسبة 45%، وهكـذا. وبذلك تكون مسـألة العضوية، في مقولة معينة، مسـألة درجات متفاوتة، وتكون الأحكام المقولية أحكاما متدرجة لا محددة صارمة.[41]

وفي مجال الفلسـفة، استدل بوتنم Putnam على أن بعض مفردات الأنواع الطبيعية مثل مـاء وذهـب ونمر، الخ. تسـتعصي على أي تحديـد مفهومي يعتمد مجموعة سـمات ضرورية وكافية في نفس الوقت. وبلور مفهوما يقارب مفهوم النمط النموذجي عند روش، هو مفهوم النمـط المجسـم (stereotype) وإن كان هـذا الأخير ذا أصل اجتماعـي، ويصف المواضعات الاجتماعية، بينما مفهوم روش ذو أصل نفسـي ويصف المبادئ النفسية للاقتصاد التصوري التـي تؤثر في المقوّلة الدلاليـة.[42] وقد اعتبر بوتنـم (1975) و(1985) خاصة، أن المقُولات ممثلة عن طريق أمثلة نمطية مجسـمة، وأن المقوّلة عملية تقوم على مقارنة ورود معطى بالنمط المجسـم. مثال ذلك أن تصورنا للنمر ممثل عن طريق النمر النمطي المجسـم؛ وتتم مقولة ورود معين مثل النمر الأبيض على أسـاس شـبهه الكافي بالنمط المجسـم، وهو النمر ذو الخطوط.[43]

لقد أدت مثل هذه الأعمال، إذن، إلى بلورة تصور جديد لعملية المقولة الدلالية، ولخصائص معانـي الألفـاظ في اللغات الطبيعية. وهـو تصور يجد أوضح تعبير عنـه وأبلغه في نظرية النمط النموذجي، أو "ثورة روش" كما سماها البعض، التي اعتبرت قطيعة جذرية مع التصور التقليدي القائم على القيود الضرورية والكافية.[44]

ومـن المبادئ الجوهريـة في نظرية المقُولات التي طورتها روش، أن المقُولة لا تقوم على امتلاك العناصر المقولية سـمات مقياسـية متطابقة، وإنما على درجة التماثل أو الشبه بين هذه العناصر وبين أفضل مثال أو ممثل للمقولة، وهو المسمى نمطا نموذجيا.

فالمنطلـق في تحديد مفهـوم النمط النموذجي هـو اعتباره العنصر الـذي يمثل المقولة المعنية بشـكل أفضل مما تفعل العناصر الأخرى. إنـه أفضل مثال أو ممثل للمقولة. وخلافا للمعنـى المتداول لعبارة النمـط النموذجي أو prototype في الإنجليزية أو الفرنسـية، التي تطلق على أول عينة نموذجية للآلات أو السيارات، إلخ. تصنع للتجربة أو العرض قبل الصنع بالجملـة، فإن الأمـر هنا يتعلق بمصطلح فني يدل على المثـال النمطي للمقُولة الذي يعتبر الأساس في إدماج العناصر الأخرى تبعا لدرجة الشبه الظاهر بينه وبينها.[45]

وإذا اسـتعدنا مثال فقرة سـابقة، فإننا نتعرف شـيئا معينا باعتباره كرسيا أو لا عن طريق مقارنته أو تعرف أوجه شبهه بأفضل مثال لمقُولة الكرسي، أي بالكرسي النمطي النموذجي. فهـذا الأخيـر مثلا: قطعة أثاث وذو أربع أرجل وذو متـكأ ودون ذراعين ومن مادة صلبة؛ وإذا واجهنـا مقعدا يملك ذراعين مثلا وثلاث أرجل، فإننا نصنفه ضمن مقُولة كرسـي لأنه يشـبه

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الكرسي النمطي النموذجي من جوانب أخرى. فكلما كان العنصر المراد مقوّلته شبيها بالنمط النموذجي، ارتفعت درجة انتمائه إلى المقُولة، وكلما نقص الشبه قلّت درجة الانتماء. فحين يزداد شبه طائر معين بالعصفور مثلا، أو يزداد شبه فاكهة معينة بالتفاح أو الموز، يزداد انتماء الطائر أو الفاكهة المعنيين إلى مقولتيْ الطيور أو الفواكه وضوحا؛ وحين يقل الشبه تقل درجة الانتماء.

هكذا يسمح مفهوم النمط النموذجي بقيام عملية المقولة على مبدأ موافقة (matching principle)بين النمط النموذجي وبين العنصر المراد مقوّلته على أساس درجة الشبه بينهما، وليس على أساس التحقق من سمات أو قيود ضرورية وكافية. فالمقُولة التي يحيل عليها اللفظ، أو معناه المعجمي، لا تحددهما سمات مشتركة بالضرورة، تقابل سمات مقُولات أو معاني أخرى، وإنما يحددهما الشبه بالمثال النمطي، أو النمط النموذجي.

لهذا تعتبر روش أن النمط النموذجي يلعب دور نقطة إحالة معرفية في مقُولاتنا وأنساقنا التصنيفية؛ أي أن البنية الداخلية للمقُولة تقوم على كيان مركزي هو النمط النموذجي، تنتظم حوله المقُولة بكاملها. فالأمثلة التي تبلغ أعلى درجات الشبه بالنمط النموذجي، تعتبر أمثلة نمطية نموذجية وتصنف في مركز المقُولة؛ أما الأمثلة التي تقل درجة شبهها بالنمط النموذجي، فتقع في محيط المقُولة مبتعدة عن المركز بمسافات تطول أو تقصر تبعا لدرجات الشبه تلك.[46]

يتضح، إذن، أن علاقة التدرج الرابطة بين الأمثلة النمطية النموذجية وبين الأمثلة المحيطية تولد مفهوما للانتماء المقُولي يقوم على التدرج، ويؤدي ذلك إلى تصور يجرد المقُولات من حدودها الواضحة الدقيقة التي كانت لها في النموذج التقليدي، ويعتبرها كيانات مبهمة الحدود غير محددة المعالم. فلم تعد الأحكام المقُولية المتعلقة بانتماء عنصر ما إلى مقُولة معينة مسألة يقين وجزم بنعم أو لا، وإنما مسألة درجات في الانتماء قد تزيد فتزداد مركزية العنصر، وقد تقل فيزداد وضعه المحيطي.[47]

لكن تعريف النمط النموذجي باعتباره أفضل مثال أو ممثل للمقُولة، يحتاج إلى تدقيق أساسي. ويتعلق الأمر بتمييز المثال الأفضل من حيث هو شيء واقعي، من التمثيل الذهني أو الصورة المعرفية لهذا الشيء. فالمتكلمون لا يحملون في أذهانهم أفضل أمثلة المقُولة من حيث هو شيء، وإنما يحملون تصورا عن هذا الشيء أو صورته الذهنية. فالعصفور مثلا، لا يشكل النمط النموذجي للطائر إلا بفضل الصورة المعرفية التي نملكها عنه. ليس النمط النموذجي إذن كيانا واقعيا، وإنما هو كيان ذهني يسند إلى لفظ معين وتتم مقوّلة العناصر الأخرى على أساس درجة شبهها به، تبعا لمبدأ الموافقة.

ومما يدعو إلى اعتبار النمط النموذجي بناءً ذهنياوليس شيئا واقعيا، أنه قد لا يقابله أي مثال واقعي للمقُولة. فالنمط النموذجي يمكن أن يتشكل من تأليف سمات لم يحصل إدراكها أبدا مجتمعة، رغم إمكان حصول إدراكها مفردة. فإذا صح الحديث عن أفضل مثال للمقُولة، فإنما من حيث إن الخصائص التي يبنى على أساسها هذا المثال، مميزة للمقُولة وأفضل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ممثـل لها؛ فيصح اعتبارها نمط المقُولة النموذجي. فالأمر لا يتعلق إذن بمثال واقعي، وإنما بكيـان مجرد قوامه مجموعة من الخصائـص النمطية قد لا يوافقها أي مثال واقعي تجتمع فيه كلها.[48]

كما أن اعتبار النمط النموذجي كيانا مجردا من الخصائص النمطية يسمح لنا برصد حالات المقُـولات التـي لا تملك نمطـا نموذجيا واحـدا. كأن يعتبر النمر والأسـد نمطين نموذجيين لمقُولة حيوان، أو يعتبر الكرسـي والسـرير نمطين نموذجيين لمقولة الأثاث، إلخ. فلا يمكننا بالنظر إلى مثل هذه الحالات أن نقف عند الأنماط النموذجية باعتبارها أشياء، فذلك يؤدي إلى إثبـات تصورات غير مترابطة كل واحد منها بنمطه النموذجي الخاص، وإلى نفي تصور واحد لكل مقُولة، كما يلاحظ جاكندوف (1987)، فيتعذر اشتغال مبدأ الموافقة الذي يقارن النمط النموذجي حسـابيا بالورود المراد مقولته.[49] وحين نعتبـر النمط النموذجي كيانا مجردا مؤلفا من سـمات واردة في المقُولة بمجموعها، فإن ذلك يسمح لنا بالتعامل مع الأمثلة المفضلة أو المركزية، من حيث هي أشـياء مثل نمر وأسـد أو كرسي وسـرير، بوصفها ورودات لهذا النمط النموذجي المجرد، مادامت تتحقق فيها خصائصه.[50]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

خاتمة

حاولنا في الفقرات السابقة تناول بعض أهم دلالات مفهوم التشابه الأسري عند فتجنشتاين الثاني، وعلاقته برصد سمات المعنى في الكلمات والجمل. وذلك عبر ثلاث مراحل.

عملنا في مرحلة أولى على وضع هذا المفهوم في سياقه الفلسفي العام وتحديد دوره في تحليل التصورات. وهو السياق الذي شكله، على العموم، تحول فتجنشتاين من موقف إحالي ماصدقي يرى أن اللغة وقضاياها تصوير مطابق لوقائع العالم، وأن الأقوال لا يكون لها معنى إلا إذا كانت تصف هذه الوقائع، إلى موقف يرى في هذه القضايا الواصفة مجرد كيفية، ضمن كيفيات أخرى، لاستعمال اللغة، أو "أسرة" من الاستعمالات أو الألعاب الإحالية للغة، ضمن استعمالات وألعاب لغوية أخرى غير إحالية. فيصبح الاستعمال بذلك الأساس الأول في تكوين سمات معاني كلمات اللغة وجملها عبر تنوع السياقات وتعددها اللامحدود؛ وليس إحالة هذه الكلمات والجمل على مدلولات قارة أو تعاريف واضحة قائمة على مجموعة مخصوصة من السمات الرئيسة المشتركة.

في هذا الإطار الفلسفي العام، يندرج مفهوم التشابه الأسري، الذي تناولناه، في المرحلة الثانية من البحث، في علاقته بمفهوم اللعب اللغوي، لإبراز موقف فتجنشتاين القائل إن التصورات، أو جزءا أساسيا منها، لا تخصصها مجموعة محددة من السمات الضرورية والكافية، ولا تقبل التعريف المحدد الصارم؛ وإنما الذي يجمع بين فئة معينة من الوقائع ويبرر تسميتها باسم مخصوص، شبكة من التشابهات المماثلة لتلك التي نلحظها بين أعضاء الأسرة الواحدة، فنسميها "تشابها أسريا". وهذا يعني أن معنى الدليل اللغوي ليس كيانا مستقلا واضح المعالم، بل تابعا لكيفيات استعمال الكلام في ألعاب لغوية ملموسة تجعل الإحاطة التامة بسماته أمرا متعذرا. وهنا يكمن أحد الإسهامات الجوهرية لهذه الفلسفة، كما يجليها مفهوم التشابه الأسري.

وأوضحنا في المرحلة الثالثة الأخيرة من البحث كيف اتخذ هذا المفهوم، بما يقتضيه بخصوص تصور دلالة الكلمات والجمل، منطلقا لبلورة مفاهيم مركزية بنيت عليها بعض أبرز النظريات الدلالية الحديثة.

فكان المثال الأول نظرية سياقية، هي نظرية شارل تريفيس، تربط مفهوم التشابه الأسري بمفهومي التبعية لاستعمال المتكلم وغياب الخيط المشترك الرابط؛ وتعتبر أنهما تجليان مختلفان للآلية نفسها التي يقوم عليها التشابه الأسري. وقد أوردنا بعض الاعتراضات التي يمكنها أن تعيد النظر في هذا التأويل السياقي "المتطرف".

وكان المثال الثاني نظرية معرفية هي نظرية النمط النموذجي، التي أبرزنا، بشيء من التفصيل، مبادئها العامة والكيفية التي اعتمدت بها مفهوم التشابه الأسري للدفاع عن تصور للمقولات الدلالية أساسه الاستثناءات المنفصلة والسمات المتدرجة وعدم قبول التعاريف الواضحة القارة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المراجع

- راسل، برتراند، 1959، حكمة الغرب، الجزء الثاني، ترجمة فؤاد زكريا، 2009، طبعة ثانية منقحة ومعدلة، عالم المعرفة 365، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- زيدان، محمود فهمي، 1985، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- غاليم، محمد، 2007، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- غاليم، محمد، 2010، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، الطبعة الثانية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
- Ayer, A.J. (ed.), 1959, Logical Positivism, The Free Press, New-York.
- Bridges, J., 2010, "Wittgenstein vs contextualism", in, Ahmed, A. (ed.), Wittgenstein's Philosophical Investigations, A Critical Guide, Cambridge University Press.
- Fogelin, R. J. 1996, "Wittgenstein's critique of philosophy", in, Sluga, H. and Stern, D. G. (eds.), The Cambridge Companion to Wittgenstein, Cambridge University Press.
- Forster, M., 2010, "Wittgenstein on family resemblance concepts", in: Ahmed, A. (ed.), Cambridge University Press.
- Geeraets, D., 1991, "La grammaire cognitive et l'histoire de la sémantique lexicale", Communications 53.
- Glock, H-J., 1996, A Wittgenstein Dictionary, Oxford: Blackwell.
- Glock, H-J., 2007, "Perspectives on Wittgenstein: An Intermittently Opinionated Survey", in, Kahane, G., Kanterian, E. and Kuusela, O. (eds.), Wittgenstein and his interpreters, Essays in Memory of Gordon Baker, Blackwell Publishing Ltd.
- Glock, H-J., 2010, "Wittgenstein on concepts ", in, Ahmed, A. (ed.), Cambridge University Press.
- Hottois, G. 1981, Pour une métaphilosophie du langage, Librairie Philosophique, J. Vrin.
- Jackendoff, R., 1983, Semantics and Cognition, MIT Press.
- Jackendoff, R., 1987, Consciousness and the Computational Mind, MIT Press.
- Johnson Laird, P. N., 1982, "Formal Semantics and the Psychology of Meaning", in: Peters, S. and Saarinen (eds), Processes, Beliefs and Questions, Reidel Publishing Company.
- Kleiber, G., 1988, "Prototype, stéréotype: un air de famille?", DRLAV 38.
- Lakoff, G., 1972, Linguistique et Logique Naturelle, trad. franç. par Milner, J. et Sampy, J., Klincksieck, Paris, 1976.
- Langacker, R., 1991, "Noms et verbes", Communications 53.
- Lyons, J., 1987, "Semantics", in, Lyons, Coates, Deuchar and Gazdar (eds.) New Horizons in Linguistics 2, Penguin Books.
- Malherbe, J-F., 1981, Epistémologies Anglo-saxonnes, Presses Universitaires de Namur.
- Pinker, S. and Prince, A., 1999, "The Nature of Human Concepts: Evidence from an Unusual Source", in: Jackendoff, R., Bloom, P. and Wynn, K. (eds.), Language, Logic, and Concepts, Essays in Memory of John Macnamara, MIT Press.
- Putnam, H., 1985, "Signification, référence et stéréotypes", Philosophie 5.
- Recanati, F., 2005, "Literalism and contextualism: some varieties", in: Preyer, G. and Peter, G. (eds.), Contextualism in Philosophy: Knowledge, Meaning, and Truth. Oxford: Oxford University Press.
- Rosch, E. and Mervis, C., 1975, "Family resemblances: studies in the internal structure of categories", Cognitive Psychology 7: 573 605.
- Smith, E. and Medin. D, 1981, Concepts and Categories, Cambridge, MA: Harvard
- University Press.
- Travis, C. 1989, The Uses of Sense, Wittgenstein's Philosophy of Language, Oxford University Press.
- Travis, C. 2006, Thought's Footing, A Theme in Wittgenstein's Philosophical Investigations, Oxford University Press.
- Winters, M., 1991, "Subjonctif et réseau", Communications 53.
- Wittgenstein, L., 1922, Tractatus Logico-Philosophicus. Trans. C. K. Ogden. London: Routledge. (Trans. D. F. Pears and B. McGuinness. London: Routledge, 1961).
- Wittgenstein, L., 1958, Philosophical Investigations, translated by G. E. M. Anscombe.
- 2nd edition. Oxford: Blackwell.
- Wittgenstein, L., 1958, The Blue and Brown Books, Oxford: Blackwell.
- Wittgenstein, L., 1966, Lectures and Conversations on Aesthetics, Psychology and Religious Belief,]193846-[, Barrett, C. (ed.), Oxford: Blackwell.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الهوامش

١. وانظر كلوك (2007) Glock، ص. 41؛ و(2010)، ص. 89.
٢. وانظر كلوك (2007)، ص. 41.
٣. تشـير الحروف: د. م-ف. إلى كتاب: دراسـة منطقية-فلسـفية؛ ويشـير الحرفان: ب.ف. إلى كتاب: أبحاث فلسـفية. أما الأرقام فتشـير إلى أرقام الفقرات في الكتابين المذكورين.
٤. وانظر زيدان (1985)، ص. 33، وص. 38.
٥. وانظر أيير 1959 Ayer)، ص. 208؛ وراسل (1959)، صص. 260-263؛ وغاليم (2007)، الفصل الثالث.
٦. وانظر ماليرب (1981) Malherbe، صص. 94-95.
٧. انظر هوتوا (1981) Hottois، صص. 60-62؛ وص. 67.
٨. انظر تصدير أبحاث فلسفية؛ وانظر ماليرب (1981)، ص. 96.
٩. انظر حنا (2010) Hanna، ص. 12.
١٠. انظر كلوك (2007)، ص. 45.
١١. انظر مثلا ب. ف. 31، 33، 47، 48، الخ.
١٢. وانظر مليرب (1981)، صص. 97-99.
١٣. انظر هوتوا (1981)، صص. 67-68.
١٤. وانظر مليرب (1981)، ص. 99؛ وهوتوا (1981)، ص. 69؛ وفوجلين (1996) (Fogelin)، صص. 50-51.
١٥. وانظر زيدان (1985)، صص. 55-56، وصص. 106-107، وص. 111.
١٦. انظر فورستر (2010)، صص. 66-67.
١٧. انظر كلوك (1996)، صص. 121-123.
١٨. انظر فورستر (2010) Forster، صص. 67-68؛ وكلوك (1996)، ص. 123؛ وانظر تريفيس (2006) Travis، ص. 57.
١٩. انظر تريفيس (1989)، ص. 15.
٢٠. الدفتران الأزرق والبني، الفقرة: 25. وانظر تريفيس (2006)، ص. 58.
٢١. تريفيس (1989)، صص. 18-20.
٢٢. نفسه، صص. 29-30.
٢٣. نفسه، ص. 191؛ وص. 240؛ وص. 287.
٢٤. نفسه، صص. 291-292.
٢٥. انظر تريفيس (2006)، ص. 1.
٢٦. انظر بريدجس (2010)، صص. 109-110.
٢٧. نفسه، صص. 120-123.
٢٨. انظر فورستر (2010)، صص. 71-72.
٢٩. انظر كلبير (1988)، صص. 7-8، وليتز (1987)، ص. 168.
٣٠. انظر جاكندوف (1983)، ص. 115.
٣١. انظر كلبير (1988)، ص. 8.
٣٢. انظر جاكندوف (1987)، ص. 140-141.
٣٣. انظر جاكندوف (1983)، ص. 117.
٣٤. نفسه، ص. 118-119.
٣٥. نفسه، ص. 118.
٣٦. انظر كلوك (2010)، صص. 89-90.
٣٧. نفسه، ص. 90؛ وانظر كلوك (1996)، صص. 120-124.
٣٨. انظر وندرس (1991) Winters، ص. 157-158.
٣٩. انظر جيرتس (1991) Geeraets، ص. 24. وانظر التفاصيل في غاليم (2010)، الفصل الرابع.
٤٠. انظر جاكندوف (1983)، ص. 85-86.
٤١. نفسه، ص. 116.
٤٢. انظر كلبير (1988)، ص. 18.
٤٣. انظر بوتنم (1985)، وجاكندوف (1983)، ص. 142. كما يقول بوتنم (1975)، كذلك: "إذا أردنا فعلا صورنة مفهوم الماصدق باعتباره ينطبق على المفردات في لغة طبيعية، فسيكون من الضروري استعمال "مجموعات مبهمة" أو ما يماثل ذلك عوض استعمال المجموعات بمعناها الكلاسيكي". عن جونسون-ليرد (1982)، ص. 26.
٤٤. انظر كلبير (1988)، ص. 10.
٤٥. نفسه، ن.ص. وانظر لنكيكر (1991)، ص. 104؛ وبنكر وبرنس (1999) Pinker and Prince، صص. 221-222.
٤٦. انظر كلبير (1988)، ص. 11.
٤٧. نفسه، ص. 12.
٤٨. نفسه، ص. 13-14.
٤٩. انظر جاكندوف (1987)، ص. 142.
٥٠. انظر كلبير (1988)، صص. 15-16. وانظر التفاصيل في غاليم (2010)، الفصل الرابع.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً